الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الخامسة والثلاثون

الوثائق الرسمية *

اللجنة الخامسة
الجلسة التاسعة عشرة
المعقودة يوم الجمعة
١٧ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٠
الساعة ١٠/٣٠
نيويورك

محضر موجز للجلسة التاسعة عشرة

الرئيس : السيد بوخ فلوريس (المكسيك)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية : السيد مسيلي

المحتويات

البند ٩٧ من جدول الأعمال : جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة : تقرير لجنة الاشتراكات (تابع)

UN LIBRARY

MAY 15 1981

UN/SA COLLECTION

Distr. GENERAL
A/C.5/35/SR.19
29 April 1981
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

* هذه الوثيقة قابلة للتصويب. ويجب أن تدرج التصويبات في نسخة من الوثيقة وأن ترسل موقعة من قبل أحد أعضاء الوفد المعني في غضون اسبوع واحد من تاريخ النشر الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية: Chief, Official Records Editing Section, room A-3550, 866 United Nations Plaza (Alcoa Building).

وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في ملزمة منفصلة لكل لجنة على حدة.

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٣٥

البند ٦٧ من جدول الاعمال : جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الامم المتحدة : تقرير لجنة الاشتراكات (تابع) (A/35/11)

١ - السيد فودفري (نيوزيلندا) : قال انه رغم المهمة الكبيرة الصعبة الموكلة الى لجنة الاشتراكات بمقتضى قرار الجمعية العامة ٣٤/٦ باء ، فانها أحسنت صنعا بتقديم تقرير مدروس لمختلف المسائل المطروحة . ولا جدال في انه سيوجد شيء من خيبة الأمل لانها لم تتمكن من اصدار توصيات معينة لاجراء تغييرات في اسلوب حساب الجدول ، ولكن المسألة ببساطة هي ان البيانات الموضوعية ليست متاحة بالنسبة لكثير من العوامل المطلوب من اللجنة ان تتقصاها . وقال انه يسعده ان يلاحظ انها تزمع ابقاء مختلف الاقتراحات قيد الاستعراض .

٢ - وذكر أن وفده يؤمن بقوة بمفهوم القدرة على الدفع والذى ينبغي ان يكون معياره الأول هو القدرة الحالية على الدفع . ولذلك فهو لا يود ان يرى تمديد فترة الاساس التي مدتها سبع سنوات - بل على العكس يجب تقصيرها - لانها توفر حماية كافية للدول الاعضاء التي يرتفع دخلها الوطني بسرعة . ولا حاجة لوضع حد رسمي على الزيادة او النقصان المسموح بهما بين الجداول المتعاقبة .

٣ - وقال ان السنة المالية لبلده ، كما هو الحال في استراليا ، لا توافق السنة التقويمية ، ومن ثم فانه يرحب بما جاء في الفقرة ٨٥ (ج) من تقرير اللجنة من تأكيد باجراء تسويات مناسبة على الاحصاءات المقدمة . وقال انه يتفق مع مندوب مصر بجعل حساب التسوية متاحا لكل الدول الاعضاء المعنية .

٤ - وختاما قال ان جدول الانصبة المقررة ليس وحده هو الذى يقرر ما تدفعه الدول الاعضاء كل سنة ، وانما هو الجدول المطبق على الميزانية بأكملها . ومن مصالح جميع الدول الاعضاء لا ان تواصل فقط لجنة الاشتراكات محاولة الخروج بجداول منصفة ، وانما ايضا ان يكون استخدام جميع الموارد المتاحة للمنظمة بطريقة فعالة واقتصادية .

٥ - السيد فوتو (كندا) : قال ان الصعوبات التي تواجه لجنة الاشتراكات نتيجة عدم وجود مناهج احصائية مقبولة للمقارنة بين مختلف الاقتصادات تتمثل في عدم وجود استنتاجات حاسمة في تقريرها (A/35/11) .

٦ - وقال ان وفده اوضح في الدورة الرابعة والثلاثين انه لا يرى لزوما لاجراء دراسة منهجية اخرى ، لان اللجنة انتهت بالفعل الى ان احصاءات الدخل الوطني هي المؤشر الوحيد المتاح الذى يمكن تطبيقه بشكل موحد على كل الدول الاعضاء .

(السيد فوتو ، كنـــدا)

٧ - ومضى قائلا انه يجب ، مع ذلك ، الا يساء فهم موقف وفده ، فهو لا يصم اذنيه عن مشاغل الدول الاعضاء التي تسعى لتخفيف العبء المالي الباهظ الذى فرضته الأزمة الاقتصادية العالميـــة عليها . كما انه يسلم بأن معيار الدخل الوطني بمفرده ،لا يعكس الحالة الاقتصادية الحقيقيـــة لكل دولة من الدول الاعضاء ، ولا سيما من حيث مستويات التنمية . ويستطيع وفده ان يؤيد ادخـال معايير تكميلية بقدر ما يمكن تطبيقها بشكل عام وموحد على جميع الدول الاعضاء . على ان من المؤسف ما أكده تقرير لجنة الاشتراكات من ان البيانات الاحصائية الضرورية اما ناقصة او غير موجودة . وذلك يعزز ايمان وفده بانه لا يمكن استخدام المعايير الاضافية التي نظرت فيها اللجنة في تحديد جدول الانصبة المقررة في المستقبل القريب .

٨ - وقال ان توحيد تطبيق المعايير أمر اساسي اذا اريد فلق باب المساومة والتميز عند تحديد جدول الانصبة المقررة ، واذا اريد عدم المجازفة بالمقومات المؤسسية والمالية لبقاء المنظمة وبالمسؤولية الجماعية للدول الاعضاء فيها ، فلا يكفي الحكم بالعدل وانما لابد من العمل على احقاقه . وقـــد قورن نظام الانصبة المقررة في الامم المتحدة بنظام الضرائب الوطني . وسوف تتفق الدول الاعضـــاء فورا على انه لو ترك للافراد امر تحديد نسبة الضرائب التي يعتبرونها عادلة لوجدت الدول نفسهـا مباشرة في ازمة مالية . ويصح هذا القول على المنظمة ايضا . ولهذا السبب يرى وفده في غيـــاب اى بديل عملي ضرورة استبقاء النظام الحالي القائم على الدخل الوطني رغم التسليم بنقائصه التي قد تثير بعض التشويهات . والحق ان تقرير لجنة الاشتراكات دليل على الحاجة الى مواصلة الدراســـة لرصد المعايير الاضافية بهدف المزيد من دراستها كلما امكن التوصل اليهـــا وتطبيقها بشـــكل موحد . ومنعا لتبديد الوقت الذى له قيمته ، ينبغي على اللجنة ان تتابع الاقتراح الذى ابـــداه ممثل هولندا وان تتغلى عن تلك المعايير الاجتماعية والاقتصادية التي يغلب الظن انها متعـــذرة القياس على الاطلاق .

٩ - السيد بال (الهند) : قال انه ربما انه أمر ليس يدعو الى الدهشة أن لجنة الاشتراكات لم تحقق تقدما يذكر لأن الولاية الموكولة اليها كانت تتجاذبها في اتجاهات مختلفة . لكن هذه الحالة زودت اللجنة الخامسة بفرصة النظر الى المشكلة مرة أخرى واعطائها على الأقل فكرة ما عما هو متوقع ، دون أن يعني ذلك بالضرورة منح لجنة الاشتراكات ولاية جديدة .

١٠ - وقال ان الحجة الرئيسية لوفده هو أنه ينبغي جعل جدول الأنصبة المقررة أكثر عدلا ومساواة وأكثر مسايرة لقدرة الدول الأعضاء على الدفع . ويجب النظر في زيادة العون عندما تستدعي الحقائق الاقتصادية الراهنة ذلك ، من خلال جعل الحد الأدنى للاشتراكات أقل من ٠١ر٠ في المائة . وعليه ينبغي بذل أقصى العون لأقل البلدان نموا وأشدها تأثرا ولمجموعات أخرى رأت الأمم المتحدة ذاتها أنها تستأهل معاملة خاصة .

١١ - وضرب مثلا على الانخفاض المضطرد في قدرة معظم البلدان النامية على الدفع فقال ان بلده ذاته كان حتى نهاية الخمسينات يحتل المرتبة السادسة في قائمة المشتركين ، وكان حتى عام ١٩٧٣ من بين ١٨ بلدا تتكفل بدفع ٨٥ في المائة من ميزانية المنظمة . ولم يتذمر من دفع اشتراكه المرتفع ولا ادعى أن ذلك يؤهله لامتيازات خاصة ، ويرجع انخفاض اشتراكه حاليا الى زيادة عدد الدول الأعضاء ، والى ادخال صيغة الخصم للدخل الفردي المنخفض ، والى ارتفاع سرعة معدلات نمو اقتصادات البلدان المتقدمة النمو . وفي حين أنه يفهم جزع بعض الدول الأعضاء من التقلبات المفاجئة في نسب اشتراكاتها ، فمن الواجب قبولها اذا كانت تلك التقلبات تعكس تغيرات مماثلة في اقتصاداتها .

١٢ - ويجب عند تقييم الثروة الحقيقية أن لا تكون المقارنة قاصرة على الناتج القومي الاجمالي ، وانما يجب أن يكون أيضا متصلا بمقدار الانفاق على التنمية الداخلية والتسلح وعلى المساعدة الانمائية الرسمية . فاذا ثبت أن نسبة الاشتراكات لا تمثل سوى جزء صغير من الانفاق على التنمية الداخلية ، فقلما يستدعي الأمر الاصرار على تخفيض النصيب المقرر . ويصح هذا القول أيضا اذا كان الاشتراك الذي يدفعه بلد الى الأمم المتحدة يعادل ماتكلفه دبابة واحدة أو نصف طائرة نفاثة .

١٣ - ولابد أيضا من أخذ الصادرات من الأسلحة بعين الاعتبار . فالحقيقة أن أحدث الاحصاءات المتاحة ، وهي عن سنة ١٩٧٨ ، تبين أن قيمة الصادرات من الأسلحة بلغت ٩ر١٩ بليون دولار ، وهو رقم يتجاوز كثيرا ميزانية الأمم المتحدة لفترة السنتين . أما عن المساعدة الانمائية الرسمية فمن المعروف جيدا أنه ما من بلد حقق الرقم المستهدف منها الا في حالات استثنائية قليلة بارزة . وحاولت بعض الدول أن تربط معدلات المساعدة الانمائية الرسمية بجدول أنصبتها المقررة ، ولكنها قلما تستطيع القول ان مدفوعاتها القليلة نسبيا الى الأمم المتحدة ترهقها اذا لم تكن قد بلغت أحد أدنى من المساعدة الانمائية الرسمية .

(السيد بال، الهنـــد)

١٤ - وأشار مع التقدير الى أن لجنة الاشتراكات راعت الديون العامة الخارجية للدول الأعضاء، وأعطت البلدان قدر الامكان جانبا من الدين خصوصا في الظروف الصعبة . وقال انه يهمه أن يعرف لماذا لا تؤخذ الديون العامة الخارجية بعين الاعتبار بشكل منهجي عند حساب جدول الأنصبة المقررة . فأكثر اسقاطات البنك الدولي تفاؤلا تقدر أن الديون الخارجية للبلدان النامية المستوردة للنفط سترتفع الى ٩٥٥ بليون دولار بحلول عام ١٩٩٠ ، أي ما يعادل ٣٥٣ بليون من الدولارات بسعرها الثابت عام ١٩٧٧ . وسترتفع نسبة تكاليف خدمة ذلك الدين الى ١٫٣ في المائة من الناتج القومي الاجمالي بحلول عام ١٩٩٠ ، وهذا يمثل اجهادا واضحا لقدرة البلدان النامية على الدفع . ويجب النظر الى اتاحة مزيد من الدين تلقائيا للبلدان المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل عند حساب معدلات أنصبتها المقررة كلما بلغت مدفوعاتها من الفائدة ٥٫٠ أو ١ في المائة من الناتج القومي الاجمالي فصاعدا .

١٥ - أما عن مصدري السلع الأساسية فقد درست المشكلة من زاوية هبوط أسعار البضائع وأثره في القدرة على الدفع . على أن أبعاد المشكلة أكبر من ذلك ، وقد يمكن وضع معايير مستقلة لاستخدامها في تحديد جداول الأنصبة المقررة . ويمكن لتوصيات لجنة التخطيط الانمائي ، وبرنامج عمل المؤتمر العالمي للاصلاح الزراعي والتنمية الريفية ، وكذلك للاستراتيجية الانمائية الدولية التي أقرتها الدورة الاستثنائية الحادية عشرة للجمعية العامة ، أن تقدم التوجيه في هذا المجال . ويمكن للجنة الاشتراكات أن تتخذ مقياسا لها بالنسبة للبلدان النامية التي تعتمد كثيرا على سلعة واحدة أو قلة من السلع ، ألا وهو الزيادة السنوية في الصادرات الزراعية التي تبلغ ٤ في المائة التي أوصت بها لجنة التخطيط الانمائي ، من أجل عكس اتجاه انخفاض نصيب البلدان النامية من السلع الدولية . وبمعنى آخر اذا لم ترتفع صادرات البلد بنسبة ٤ في المائة ينبغي تجميد نصيبها على معدله الحالي .

١٦ - وقد ذكرت اللجنة في الفقرة ٤٨ من تقريرها أن من عادة اللجنة أن تراعي أثر التضخم في الأسعار المحلية . وسأل كم من البلدان استفادت في هذا الشأن ، وما هي الفئة التي تنتمي اليها ؟ كما سيكون من الشائق معرفة الطريقة التي تحدد بها اللجنة أي " أثر كبير " .

١٧ - وقال ان لجنة الاشتراكات واجهت صعوبات في الحصول على بيانات احصائية وغير احصائية وقياس هذه الأمور بمقياس الثروة الحقيقية . وفي حين أنها لا تستطيع أن تقول شيئا عن نقص البيانات ، فان عليها أن تبذل جهدا كبيرا لوضع منهجية تتناول مختلف المؤشرات . ويعتقد وفده أن القرارات والمقررات والأهداف التي اتخذتها منظومة الأمم المتحدة في مجملها تقدم معايير موضوعية لمستقبل عمل لجنة الاشتراكات ، وهو يأمل أن تتمكن من استيفاء الفائدة منها .

١٨ - السيد سوكولوفسكي (جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية) : أثنى على ايجاز تقرير لجنة الاشتراكات ووضوحه . وقال ان وفده يوافق على الآراء الواردة في الفقرتين ٨ و ٩ ، وانه لاحظ أن اللجنة تنوى مواصلة دراسة العوامل التي تؤثر سلبا على قدرة الدول على الدفع . وهو يتفق مع اللجنة أن من الصعوبة البالغة وضع مقاييس اضافية لتحديد هذه القدرة .

١٩ - وأكد من جديد موقف حكومته من عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلم ، وأكد أن المبالغ المتأخرة على الدول من اشتراكاتها المقررة في ضوء الفصل السابع من الميثاق خارجة عن نطاق المادة ١٩ التي تنطبق على الميزانية العادية وحدها . ومحاولات تأويل المسألة بغير ذلك مصطنعة ولا مبرر لها .

٢٠ - السيد تشو كواى - يو (الصين) : قال ان التوصيات التي أصدرتها لجنة الاشتراكات نتيجة دراستها المتعمقة لطرق ووسائل زيادة الانصاف والمساواة في جدول الأنصبة المقررة تستحق النظر ، خصوصا وأنها قدمت نوعا من الفهم الجديد للمشاكل .

٢١ - وأشار الى أن المبدأ الثابت للأمم المتحدة هو أن يكون تقسيم اشتراكات الدول الأعضاء على أساس قدرتها على الدفع . ويؤيد وفده ذلك المبدأ ، على أن المسألة هي طبيعة المؤشرات التي ينبغي استخدامها لكي تعكس تلك القدرة بدقة . وهو يوافق في هذا الصدد على رأى لجنة الاشتراكات في أن دخل الفرد هو أعدل مقياس ، ولكن اقتراح بعض الدول باستكمال ذلك المعيار بمؤشرات اقتصادية واجتماعية أخرى ، يستحق مزيدا من النظر . وقد جرت دراسة عشرات من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية ولكن ، كما قال رئيس لجنة الاشتراكات ، تعذر الاتفاق على مؤشر مرض .

٢٢ - وفي ضوء تلك الظروف ، يبقى دخل الفرد أعدل معيار لتحديد القدرة على الدفع ؛ ولكن ذلك يثير مسألة امكانية تحسين أسلوب حساب الصيغة . وحتى لو قدمت كل الدول الأعضاء احصاءات بدخلها القومي الى الأمانة العامة ، فستكون المعلومات غير متسقة ، خصوصا وأن النظام المتبع في حساب دخل الفرد في البلدان ذات الاقتصاد الموجه يختلف عن النظم المتبعة في أماكن أخرى . ويقترح وفده أن تقوم ادارة الاحصاء في الأمم المتحدة بتجهيز الاحصاءات لتوفير أفضل أساس موحّد للخروج بمقارنات مثمرة . وعندما يمر بلد بنمو سريع ، تزداد قدرته على الدفع ويزداد دخل الفرد فيه ، ومن ثم ينبغي رفع معدل نصيبه . أما اذا مر بلد بصعوبات اقتصادية تقلل من قدرته على الدفع ومن دخل الفرد فيه ، فينبغي أن يقل اشتراكه . وبمعنى آخر ، تعتبر صيغة الخصم لدخل الفرد مقياسا شبه دقيق لتحديد معدل الأنصبة ، وبذلك لا يعود لزوم لرفع الحد أو خفضه .

٢٣ - وينبغي عند اجراء حساب أكثر انصافا ومساواة لجدول الأنصبة المقررة مراعاة التفاوت الاقتصادى المطرد بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية . وعلى اللجنة أيضا أن تقوم بمزيد من الدراسة لمسائل مثل تحديد فترة أساس مناسبة ، وتأثر قدرة بلد ما على الدفع عندما يعتمد دخله القومي كثيرا على تصدير موارد طبيعية غير متجددة .

٢٤ - السيد على (بنغلاديش) : أعرب عن ايمان وفده بأن قدرة الدول الأعضاء على دفع اشتراكاتها في ميزانية الأمم المتحدة هو المقياس الأساسي الذى ينبغي أن يقام عليه جدول الأنصبة المقررة . وهو يوافق على ما توصلت اليه لجنة الاشتراكات من أنه الى جانب الدخل القومي ينبغي أن يراعي تحديد القدرة على الدفع جملة أمور منها القدرة على الحصول على العملات القابلة للتحويل .

٢٥ - ولاحظ بعين الارتياح المعلومات الواردة في الفقرة ٢٣ من التقرير (A/35/11) عن اجراء تسوية لتخفيض الأنصبة المنفردة للبلدان النامية التي عليها أن تخصص جانبا كبيرا من ايراداتها الخارجية لسداد ديونها العامة الخارجية . على أنه يلاحظ أنه ليس لتلك العادة أى تأثير على نصيب بنغلاديش . بيد أن من المشجع ما توصلت اليه لجنة الاشتراكات من أن المسألة تحتاج مزيدا من الدرس .

٢٦ - وقال انه اذ يلاحظ بارتياح بيان اللجنة الوارد في الفقرة ٢٧ بضرورة مراعاة ارتفاع أسعار الواردات وتدهور معدلات التبادل التجارى عندما تعتمد ايرادات الدول الأعضاء كثيرا على تصدير سلعة واحدة أو قلة من السلع ، فان وفده يرجو من لجنة الاشتراكات أن تكفل انعكاس ذلك العامل بأمانة على الجدول المقبل للأنصبة المقررة . وينبغي استمرار تطبيق صيغة الخصم للدخل الفردى المنخفض بشكل يقلل عبء البلدان ذات الدخل الفردى المنخفض ، ولاسيما أقل البلدان نموا .

٢٧ - وفي ضوء التوصية الواردة في الفقرة ٩٤ من التقرير ، قال انه يؤكد من جديد رغبة وفده في السماح له بدفع جزء من اشتراكه بالعملة المحلية التي يعتقد أن باستطاعة الأمم المتحدة أن تستخدمها بسهولة في تنفيذ كثير من المشاريع الانمائية الجارى تنفيذها في بنغلاديش .

٢٨ - وتعلم الدول الأعضاء أن بلده بوصفه من أقل البلدان نموا قد طرح حالته على اللجنة كي تقلل نصيبه بحيث يتمشى مع نسبة الاشتراك التي تدفعها كل الدول الأعضاء التي تساويها في معدل التنمية البالغ ١٠ر٠ في المائة . وهو يأمل مخلصا أن تنظر لجنة الاشتراكات في تصحيح اختلال تلك الحالة عندما تضع الجدول المقبل للأنصبة .

٢٩ - السيد فال (موريتانيا) : رحّب بما جاء في تقرير لجنة الاشتراكات عن جهود اللجنة لوضع مقاييس تحدد معدلات الأنصبة . وقال ان وفده يحث اللجنة على مضاعفة جهودها في هذا الاتجاه وينبغي وضع قاعدة جديدة لحساب القدرة على الدفع تراعي العوامل الاجتماعية والاقتصادية . ويسره

(السيد فال، موريتانيا)

أن يلاحظ أن البيانات الخاصة بالمؤشرات الاجتماعية والاقتصادية متوفرة في بلدان كثيرة . وعلى اللجنة أن تواصل بذل اهتمام خاص بالبلدان النامية التي لم تتحسن اقتصاداتها كثيرا في السنوات الأخيرة ، وأنه ينبغي التوسع في نظام الاسعاف المالي لبلدان الدخل الفردي المنخفض . ومن المؤسف أن المناقشات الرامية الى الحد من التفاوتات في معدلات الأنصبة بين جدولين متواليين لم تؤت ثمارها ، وأنه لابد من مواصلتها في الدورة القادمة للجنة . وقال ان وفده يؤيد مشاريع القرارات الواردة في الفقرة ١٠٠ من التقرير .

٣٠ - السيد بونتش (يوغوسلافيا) : قال انه ريثما يتم الخروج بمنهج لوضع مؤشر مركّب للقدرة على الدفع ، ستظل لجنة الاشتراكات تعتبر قرار الجمعية العامة ٣٤/٦ باء أساسا لعملها في المستقبل . وهو يأمل أن تكون المراتب النسبية للدول الأعضاء من حيث المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية الرئيسية المنتقاة جاهزة في الوقت المناسب بحيث تتمكن اللجنة من دراسة المسألة مرة أخرى في دورتها القادمة . وبالاضافة الى المؤشرات الاجتماعية - الاقتصادية الواردة في المرفق الثاني من التقرير (A/35/11) ينبغي أن تغطي الدراسة : قدرة الدول على تأمين عملة قابلة للتحويل ، ودرجة اعتمادها في كل من الصادرات والواردات على واحدة أو قلة من السلع الأساسية ؛ ومعدل احتياطياتها الدولية ، ومعدلات التضخم وأثرها على امكانية المقارنة بين البيانات الاحصائية القومية وعلى قياس الثروة القومية ، بما في ذلك مسألة ترجمة الدخل الوطني الى أسعار ثابتة بدلا من الأسعار الجارية ؛ ومعدل الديون الخارجية وقدرة الدول على دفعها والمعدلات الحالية للتبادل التجاري ؛ والفروق بين الطرق التي تعد بها احصاءات الدخل الوطني في الاقتصادات السوقية المتقدمة النمو ، والاقتصادات الموجّهة ، والاقتصادات التي لاتتبع أيا من هذين النوعين .

٣١ - ونظرا الى قصور الحسابات فقد قدر أن دخل يوغوسلافيا قد ازداد بنسبة لا تقل عن ٦٥ في المائة بين فترتي الأساس الاحصائي وهما ١٩٦٩ - ١٩٧٥ و ١٩٧١ - ١٩٧٧ . والواضح أن هذه الزيادة لايمكن أن تكون واقعية ، واتضح فعلا أن في البيانات أخطاء . وقال ان البيانات المصححة سوف تقدم في الوقت المناسب وأن بلده يتوقع من لجنة الاشتراكات أن تكون قادرة على النظر في حالته في ضوء ذلك .

٣٢ - ونظرا الى الهبوط الحاد في قيمة الدولار في السبعينات فان الصيغة ٢٥٠٠ دولار ، ٧٥ في المائة ، الواردة في الجدول ٣ من الفقرة ٣٧ من تقرير اللجنة هي أنسب الصيغ . ولما كانت أسعار الصرف المستخدمة لغرض المقارنة لا تواكب دائما تغيرات التضخم المحلي ، فان وفده يؤيد الآراء المعرب عنها في الفقرات من ٤٧ الى ٥٢ ، ويؤمن بأن يكون احتساب الدخل القومي بالأسعار الثابتة لا الجارية . وفترة الأساس الاحصائي التي مدتها ٧ سنوات هي الأنسب من حيث أنها تعكس الحقائق الاقتصادية لقدرة أي دولة على الدفع .

٣٣ - السيدة دورسيه (ترينيداد وتوباغو) : قالت ان وفدها لا يجد صعوبة في قبول فرض نوع من الحدود على تغيرات معدلات الأنصبة المقررة بين جدولين متعاقبين ، بشرط اتخاذ اجراءات مناسبة لتفادي تشويه القدرة على الدفع . ويجب ألا يؤخذ الدخل القومي كمؤشر شكلي وانما أن تكون دراسته في ضوء التضخم وآثاره . وقالت انها ترحب بموافقة اللجنة بأن يكون استخدام الدخل القومي من حيث المبدأ كمعيار للقدرة على الدفع مستكملا بمؤشرات اقتصادية واجتماعية أخرى ؛ وسألت ما هي المؤشرات التي تستخدم في الدراسة المشار اليها في الفقرة ٢٠ من التقرير .

٣٤ - وقالت انه ينبغي تناول اسقاطات صندوق النقد الدولي المشار اليها في الفقرة ٢٨ من التقرير بكثير من الحذر ، بسبب استمرار آثار التضخم المستورد من البلدان الصناعية وتقلبات أسعار العملات الرئيسية على البلدان النامية المصدرة للنفط . ومايبدو من ازدهار في البلدان النامية ينبغي ألا يؤخذ كاشارة لزيادة أنصبة اشتراكاتها المقررة . فالارباح التي جنتها البلدان النامية من النفط قد خصصت مقدما لمشاريع التنمية الضرورية . يضاف الى ذلك أن تكاليف التكنولوجيا المتاحة لها عالية جدا ، وأن الزيادة الحادة في أسعار العملات الأجنبية الآتية من سلع التصدير يمكن أن تؤثر على توفر الأموال محليا ، الأمر الذي يؤدي الى ارتفاع التضخم المحلي . ومن غير المعقول التحدث عن شروط مواتية لمعدلات التبادل التجاري من حيث النفط مع تجاهل تدهور معدلات التبادل التجاري لسلع أخرى تضررت بعوامل مثل الاجراءات الحمائية .

٣٥ - ويوصي وفدها بعدم تغيير فترة الأساس الاحصائي المستخدمة في حساب الأنصبة المقررة الى حين استيفاء دراسة صيغة السبع سنوات . وقالت ان وفدها يعتقد أن الدول ستظل تجد توصيات اللجنة موضع اختلاف وغير مرضية الى أن يتفق المجتمع الدولي على تقاسم أعدل للثروة العالمية ، على أنه يتفق الى حد كبير مع تقرير لجنة الاشتراكات وسوف يؤيده .

٣٦ - السيد بوزربية (الجزائر) : قال ان عجز اللجنة عن أداء كافة المهام المطلوبة منها في قرار الجمعية العامة ٣٤/٦ باء هو نتيجة طبيعية لهذه الولاية البعيدة المدى ، وللصعوبات في جمع وتنسيق المعلومات الاحصائية من أكثر من ١٥٠ بلدا . على أن ذلك ينبغي ألا يثبط همتها عن السعي لادخال مزيد من العدل والمساواة في الجدول المقبل للأنصبة المقررة .

٣٧ - ومسألة القدرة على الدفع حيوية ودقيقة على السواء : فهي تستدعي انتقاء مسبقا واستخداما لعدد من المقاييس التي قد يراها البعض متحيزة بقدر ما يراها غيرهم ذات معنى . ومن الواضح أنه لا يمكن قياس القدرة على الدفع بالدخل القومي للفرد وحده : فلابد أن تشمل المؤشرات الثروة المتراكمة وما لها من آثار مضاعفة ، وتباعد الفجوة كل يوم بين البلدان المصنّعة والبلدان التي في مستهل تنميتها أو أسيرة التبعية الاقتصادية . وبالمثل فان المعايير التي يقال انها اقتصادية

(السيد بوزربية، الجزائر)

لا يمكن أن تنطبق على مجموعات من الدول تختلف في معدلات تنميتها ، حتى لو كان من المرجح أنها ستعوض الاختلال السابق . ولذلك فان وفده يرى توسيع أساس تحديد القدرة على الدفع حسبما جاء في الفقرة ١٦ من التقرير .

٣٨ - وبالمثل ، يؤيد وفده الفقرتين ٢٩ و ٣٠ من التقرير . فاتساع الحاجات الانمائية للبلدان النامية يبتلع السواد الأعظم من الزيادة في دخلها من المواد الخام . ففي الجزائر مثلا نجد أن السلع المصدرة غير قابلة للتجدد ، بينما يذهب أكثر من ثلثي ايرادات الصادرات للانفاق على المعدات والسلع شبه المصنوعة ، ويستخدم خمسها تقريبا لشراء بضائع استهلاكية . وقد نال التضخم وعدم استقرار أسعار الصرف من ايرادات صادراتها ، ويذهب جزء كبير من هذه الايرادات لسداد الدين الخارجي . ولابد من مراعاة كل هذه العوامل عند حساب جدول الأنصبة المقررة ، فلابد من النظر الى " نعمة النفط " في منظورها الصحيح . ويجب ألا تكون منجزات البلدان النامية موضع العقاب ، وانما ينبغي أن تعمل على تخفيف اشتراكاتها المقررة في المنظمة .

٣٩ - وقد أصاب بعض المتكلمين تماما عندما شددوا على المساعدة الانمائية التي تقدمها بلدان " الأوبك " والتي تتجاوز كثيرا النسبة التي حددتها الاستراتيجية الانمائية الدولية وقدرها ٧ر٠ في المائة من اجمالي الناتج القومي . ويعتقد وفده أن هناك مبررا قويا لمراعاة هذه النسبة عند تحديد جدول الأنصبة المقررة . وهو يحث اللجنة على مواصلة عملها وسوف يؤيد مشاريع القرارات التي تظهر في الفقرة ١٠٠ من التقرير .

٤٠ - السيد غوبتشي (هنغاريا) : قال ان القدرة على الدفع التي يكون معيارها الأساسي هو الدخل القومي ينبغي أن تظل تحكم وضع جدول الأنصبة المقررة . ووفده يؤيد النتائج التي توصلت اليها لجنة الاشتراكات التي ترد في الفقرتين ٨ و ٩ من تقريرها . ولابد من استمرار ايلاء المراعاة الواجبة لأقل البلدان نموا باستبقاء صيغة الخصم للدخل الفردي المنخفض ، وأن الصيغة ٢٠٠٠ دولار ، ٧٥ في المائة ، أو الصيغة ٢٥٠٠ دولار ، ٧٥ في المائة ، سرعان ما ستواكب حالة الاقتصاد العالمي . وينبغي أن يكون هدف اللجنة هو تقليل عبء أقل البلدان نموا ، لا بخلق مؤشرات وحدود مصطنعة ، وانما بالتخفيف عنها حسب قدرتها على الدفع .

٤١ - وقال انه يسره أن اللجنة لم تلق صعوبات عند مقارنة بيانات الدخل القومي المحسوبة بأساليب مختلفة . والنظام الذي تستخدمه الاقتصادات المخططة مركزيا لا يمكن اعتباره " خاصا " . وعلى اللجنة ايلاء المراعاة الواجبة لقدرة الدول على تأمين عملة قابلة للتحويل وادخال تغييرات على معدلات تبادلها التجاري .

٤٢ - وقال ان وفده يؤيد اللجنة في تصميمها على مواصلة عملها وفق قرار الجمعية العامة ٣٤/٦ باء . وهو يرى ضرورة تخفيف العبء المالي عن كاهل الدول الأعضاء ، لا بالتعسف في

(السيد غويتشي ، هنغاريا)

تغيير المبادئ الحالية لتحديد جدول الأنصبة المقررة وانما بمراقبة الميزانية بدقة وبزيادة فاعلية الأمم المتحدة وفقا للميثاق .

٤٣ - السيد منديز - مونتيا (فنزويلا) : قال ان وفده يعتبر جدول الأنصبة المقررة الذي وضعه القرار ٣٤/٦ ألف جائرا من حيث أنه مبني على صيغة لا تراعي أوجه التمايز بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية . واستخدام الحسابات التي تقوم على المتغيرات الاقتصادية القياسية وحدها لا يتمشى مع متطلبات القرارين ٣١/٩٥ باء و ٣٤/٦ باء . فارتفاع الدخل الفردي في البلدان النامية لا يعني بالضرورة ارتفاع دخل كل فرد من سكانها . وعلى جدول الأنصبة المقررة أن يراعي تراكم ثروة البلدان المتقدمة النمو ، وعلى اللجنة أن تعيد تقييم مركز البلدان النامية بحيث تزيد من اسهامها لها . وقد شهدت السنوات الأخيرة انخفاضا مستمرا في اشتراكات البلدان المصنّعة بينما عاقب نظام الأنصبة الحالي دون وجه حق الدول النامية التي ازدادت أسعار موادها الأولية مؤخرا .

٤٤ - وختم كلمته قائلا ان وفده يؤيد الرأي الداعي الى تنقيح المقاييس المستخدمة في تحديد الجدول ، وانه لا اعتراض له على مشاريع القرارات المقدمة من اللجنة في الفقرة ١٠٠ من تقريرها .

رفعت الجلسة ظهرا